

مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة

د. أحمد محمد سليم¹ د. محارب سعد بالقاسم² د. نعيم مصباح بلعيد³
قسم المحاسبة، كلية العلوم التقنية - درنة - ليبيا قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة درنة - ليبيا المعهد العالي للتقنية الصناعية النجيلة - ليبيا
a1h2m3d4s5@gmail.com

الكلمات المفتاحية

3-5 : معايير المحاسبة الإسلامية، مؤسسة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، المصارف العاملة في مدينة درنة .

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة درنة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية، حيث تم قياس مستوى تطبيق هذه المعايير من خلال ثلاث متطلبات هي توافر المؤهلات العلمية اللازمة وتوافر نظام رقابة داخلي وتوافر نظام رقابة خارجي في المعاملات المالية الإسلامية ومعرفة مدى وجود فروق في تطبيقها بين المصارف قيد الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة و الموزعة على عدد من العاملين في المصارف قيد الدراسة حيث بلغت (152) مستجيب وهو ما يمثل (91.5٪) من مجتمع الدراسة، وتم اخضاع فرضيات قياس مستوى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لاختبار (One Sample T Test)، واختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة في قيام المصارف بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تبعاً للمصرف تم إجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA Analysis of variance) للفروق بين متوسطات لعينتين مستقلتين أو أكثر عند مستوى دلالة معنوية 5٪ اعتماداً على برمجية SPSS. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التزام المصارف قيد الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية جاء بشكل عام بمستوى ممارسة متوسط وبمعدلات مختلفة وكان يُعد توافر المستوى العلمي هو الأعلى ثم يُعد توافر الرقابة الداخلية ثم توافر نظام الرقابة الخارجية، وبينت النتائج توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات عينات أفراد الدراسة في مدى توافر متطلبات تطبيق المعايير الإسلامية بالمصارف العاملة بمدينة درنة تُعزى الى نوع المصرف؛ وبينت هذه الفروق أنها لصالح مصرف الجمهورية الإسلامية، مما يعني أنه تتوافر به متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بشكل أفضل من المصارف الأخرى. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إضافة مقررات دراسية تتعلق بالاقتصاد الإسلامي والمحاسبة الإسلامية ومعايير تطبيقها، وتناولها بشكل مكثف في أكثر من مرحلة من مراحل الدراسة الجامعية، وضرورة قيام المصارف الإسلامية برفع كفاءة العاملين بها من أجل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال عقد الدورات وتنظيم المؤتمرات العلمية المتخصصة واستدعاء الخبراء لتقديم المعرفة الكافية في مجال العمل بهذه المعايير وتطبيقها.

Abstract

The study aimed to find out the extent to which public commercial banks operating in the city of Derna adhere to the application of Islamic accounting standards in Islamic financial transactions. Moreover, knowing the extent to which there are differences in their application between the banks under study.

In order to achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was used, and data was collected through a questionnaire distributed to a number of employees in the banks under study, as it reached (152) respondents, which represents (91.5%) of the study population. Islamic accounting for the (One-Sample T Test) test, and to test the existence of statistically significant differences between the averages of the answers of the study sample in the banks' application of Islamic accounting standards according to the bank, an Analysis of variance (ANOVA) test was conducted for the differences between the averages of two or more independent samples. At a significant level of 5% based on the SPSS software.

The study reached a set of results, the most important of which are: that the commitment of the banks under study to apply Islamic accounting standards came in general with an average level of practice and at different rates. Among the averages of the answers of the sample of the study individuals regarding the availability of the requirements for applying Islamic standards in Islamic banks operating in the city of Derna, due to the type of bank; These differences showed that they are in favor of the Bank of the Islamic Republic, which means that it meets the requirements of applying Islamic accounting standards better than other banks. Among the most important recommendations of the study is the need to add courses related to Islamic economics and Islamic accounting and its application standards, and dealt with extensively in more than one stage of university studies, and the need for Islamic banks to raise the efficiency of their employees in order to apply Islamic accounting standards through holding courses and organizing specialized scientific conferences Calling experts to provide sufficient knowledge in the field of work and application of these standards.

Keywords

Islamic accounting standards, accounting and auditing institution for Islamic institutions, banks operating in the city of Derna

المالية العالمية الأخيرة قدرة صيغ الاستثمار الإسلامية على التصدي للمشكلات والأزمات المالية حيث أظهر المسح السنوي للتمويل الإسلامي حول العالم أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017 وبمعدل نمو سنوي أكثر من 12٪. وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال هذه الفترة، ومن المتوقع أن يصل إلى معدل نمو 20٪ نهاية 2020 ويجمالي متوقع قدرة (3.034) تريليون دولار (سمحان، 2017)؛ وليبيا ليست بمعزل عن هذه النسب خصوصاً من خلال توجه كافة المصارف التجارية في ليبيا بشكل عام وفي مدينة درنة بشكل خاص لتقديم خدمات

1- الإطار العام للدراسة

(1-1) مقدمة :

على الرغم من حداثة المصارف الإسلامية نسبياً مقارنةً بالمصارف التقليدية، إلا أن جذور الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف يعود إلى صدر الإسلام، حيث اكدت كتب السيرة النبوية وأخبرت عن ان اهل قريش كانوا يؤمنون اموا، حيث كان الناس يؤمنون على أموالهم ونفائسهم عند النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء المسلمين من بعده

ومع مرور الزمن، ونتيجة للأحداث والتطورات التي شهدها السوق المصرفي بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالأزمة

الدول الإسلامية الأخرى. ففي ضوء القوانين الصادرة والتي ألزمت المصارف العاملة في ليبيا للتحويل إلى العمل بالصرافة الإسلامية، جابهت المصارف القائمة عدداً من المشاكل تمثلت في صعوبة التكيف مع هذه القوانين، وذلك لجهل بعضها بالقواعد الإسلامية والتي قد ترجع لعدم توافر العديد من متطلبات معايير العمل المصرفي الإسلامي، خاصة وأن معظم تلك المصارف تعمل بنوافذ للصرافة الإسلامية (العاني، القندولي، 2019) وليست مصارف إسلامية قائمة بشكل مستقل عن المصارف التجارية، ولهذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف التجارية العامة العامل في مدينة درنة.

(1-2) مشكلة الدراسة:

نشأت المصارف الإسلامية كأ نموذج مستقل عن المصارف التجارية، لكن عند التطبيق حدثت تجاوزات تخرج أحياناً عن الشرعية الواجبة في ضوء القوانين الصادرة والتي ألزمت المصارف العاملة في ليبيا بتطبيقها لتتوافق مع المحاسبة الإسلامية، وكذلك لينتج عنها معلومات محاسبية مختلفة عن تلك المعاملات الناشئة في المصارف التقليدية، لكن للأسف كانت المعالجات المحاسبية لبعض المعاملات تتماشى وتكاد تكون متطابقة مع معاملات المصارف التجارية التقليدية، وبذلك تمثل مشكلة عمل المصارف الإسلامية في اعتباراتٍ عدة منها صعوبة التكيف مع القوانين والمعايير الصادرة بشأنها، وعدم القدرة على تطبيقها بسبب عدم توافر المتطلبات اللازمة الكافية بقواعد وقوانين عمل المصارف الإسلامية بشكل عام وبمعايير المحاسبة الإسلامية بشكل خاص، وقد يكون من هذه المتطلبات هو وجود تأهيل كافي للعاملين ووجود آلية عمل لتنفيذ عمل المصارف

الصرافة الإسلامية. كذلك وقد ساهمت المصارف الإسلامية بصيغ استثمار إسلامية ساهمت في التصدي للمشكلات والأزمات المالية العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالنقود وذلك نتيجة لاعتماد هذه الصيغ على مبادلة السلع وتجنب التعامل بالربا، مما زاد من الإقبال الكبير على التعامل مع المصارف الإسلامية واستخدام الصناعة المصرفية الإسلامية باعتبارها الملاذ الآمن لتلافي التعرض للأزمات، إلا أن القطاع المصرفي الإسلامي وكذلك المعاملات المالية الإسلامية باتت تواجه معضلة حقيقية وهي بالإضافة إلى التزامها الكامل بأسس ومبادئ وقيم الشريعة الإسلامية لا بد من التزامها بنظام عمل محاسبي يتطلب توافر العديد من المعايير يجب من توافرها في العاملين بها وبنظام عملها المحاسبي والرقابي، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية قد أخذت اسمها من الدين الإسلامي، فقد أصبح لزاماً عليها أن يتوافق قولها مع فعلها، الأمر الذي أوجب ضرورة وجود معايير للمحاسبة الإسلامية تحكم عمل هذه المصارف، وذلك لإرساء قواعد العمل المنسق والمنظم، وتعزيزاً لمبدأ المساءلة والشفافية، وزيادةً للثقة بأداء المصارف، وتشكيل صورة محددة وواضحة عن صحة وسلامة التقارير والبيانات المالية والتحقق من مدى الالتزام والتقيد بتوافر هذه المتطلبات وتطبيقها إضافةً إلى الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والإدارية، مما يؤدي إلى الحفاظ على الأموال وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات وتوجيهها بما يخدم المصرف ودعم عمليات اتخاذ القرار وتقييم الأداء والحد من الأخطاء والتجاوزات المحاسبية والتجاوب السريع معها أما على مستوى ليبيا فإن مستوى تجربة المصارف الإسلامية تعتبر حديثة، حيث بدأت المصارف بمزاولة نشاط التمويل الإسلامي عام 2009؛ إلا أن هذه التجربة واجهت العديد من العقبات في بداية مشوارها كما هو الحال بتجارب

العمل بشأن تطبيق معايير المحاسبة الشرعية بالشكل الصحيح بالمصارف العامة.

● تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي (مجتمع الدراسة)، والذي يعتبر رافداً وداعماً أساسياً للاقتصاد الليبي من خلال مساهماته البارزة في تحقيق عملية التنمية.

● تنبع أهمية الموضوع العلمية أيضاً من أهمية معايير المحاسبة الإسلامية وتطبيقها، حيث نتيجة للتزايد والانتشار المستمر للمؤسسات التي تتبع النهج الإسلامي في معاملاتها المالية والتجارية في مختلف دول العالم، كان من المهم وجود معايير محاسبية موحدة تمكن من إعداد البيانات المالية وتوحيدها وتسهيل من عملية المقارنات فيما بينها، وتحافظ على حقوق الملاك، وتمكن من تعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات، وذلك كله بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

● في حين تكمن أهمية الموضوع الإدارية في التأكد من توافر المتطلبات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية في المصارف العامة العاملة بمدينة درنة من خلال التعرف على مدى توافر التأهيل العلمي للعاملين وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية بشكل صحيح وبما يتناسب مع قوانين ومعايير المحاسبة الإسلامية، ولأن غير ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على شرعية المعاملات الإسلامية وعلى عدم تجانس البيانات وضعف إمكانية مقارنتها لاستخراج نتائج منطقية، مما يربك عمل المؤسسة ويؤثر سلباً على مصالحها.

(1-4) أهداف الدراسة : -تهدف الدراسة إلى:

1- تسليط الضوء على المصارف الإسلامية بشكل عام والمعاملات المالية الإسلامية بشكل خاص؛ والتعريف بمعايير المحاسبة الإسلامية.

الإسلامية على الوجه الصحيح ومن أهمها تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في عمل المصارف الإسلامية في مدينة درنة. تأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسة الآتية:

التساؤل الأول: هل يتوافر في العاملين بالمصارف العامة العاملة بدرنة المؤهلات العلمية الكافية التي تُمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالمعاملات المالية الإسلامية بالشكل الصحيح؟

التساؤل الثاني: هل يتوافر بالمصارف العامة العاملة بمدينة درنة نظام للرقابة الداخلية بالمستوى الذي يُمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح؟

التساؤل الثالث: هل يتوافر بالمصارف العامة العاملة بمدينة درنة نظام للرقابة الخارجية بالمستوى الذي يُمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح؟

التساؤل الرابع : هل توجد فروق بين المصارف العامة العاملة في مدينة درنة في توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملة المالية الإسلامية .

(1-3) أهمية الدراسة : تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

● تقدم الدراسة للأكاديميين المهتمين، والعاملين في قطاع الصيرفة بشكل عام، والصيرفة الإسلامية بشكل خاص في ليبيا فرصة التعرف على واقع عمل المصارف التجارية في المعاملات المالية الإسلامية؛ وتقديم المعلومات للجهات المعنية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ وتقديم التوصيات التي من شأنها أن تعزز

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2- المصارف الإسلامية:

1-1-2- مفهوم المصارف الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية: بأنها مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع متكامل تسوده روح التكافل الاجتماعي، وتحقق فيه عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الصحيح (العبيدي، 2015). كما عرفها سمحان بأنها عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بجلب الودائع المصرفية من الجمهور وإعادة استثمارها في شكل عقد القرض أو عقد المضاربة أو عقد الوكالة بأجر واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال (سمحان، 2017). وعليه فإنه يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وهي بذلك تقدم نظاماً متكاملًا في الاقتصاد متمثلاً في أنشطة الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والادخار وما يتصل بها من أنشطة غير اقتصادية، ومن أهم هذه القواعد ما يلي: (أبو زيد، 1995؛ حسين، 2015)

1- التزام المصرف الإسلامي في معاملاته بالحلال والابتعاد عن الحرام والمعاملات المشكوك فيها: لما كان المصرف الإسلامي يستمد مشروعيته من تجسيده للفكر الإسلامي، فإنه يلتزم التزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل معاملاته، والتقيّد بأخلاقيات الإسلام وآدابه في هذه المعاملات في طابعها الشمولي الذي يمتد إلى كافة مجالات النشاط الإنساني التي يقوم المصرف بالتعامل معها.

2- عدم التعامل بالربا: فان عدم التعامل بالربا يجعل من المصرف الإسلامي أداة ترشيد تنموية تجعله يتجه بالتوظيف

2- التعرف على مدى توافر المؤهلات العلمية الكافية بالعاملين في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة بمدينة درنة التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح.

3- بيان مستوى توافر الرقابة الداخلية الكافية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العاملة في مدينة درنة التي تمكن من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح.

4- معرفة مدى توافر الرقابة الخارجية الكافية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف التجارية العامة في مدينة درنة التي تمكن من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح.

(1-5) مصادر البيانات: - تعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات هما:

- المصادر الأولية: والمتمثلة في الاستبانة؛ حيث استندت الدراسة على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة كما سنوردها لاحقاً لتصميم الاستبانة، وتم تعديلها وتطويرها لتتماشي مع أهداف الدراسة.

- المصادر الثانوية: تمثلت في المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات موضوع الدراسة؛ وذلك بالرجوع إلى المراجع العلمية من الكتب والدراسات السابقة العربية والإنجليزية وشبكة المعلومات الدولية الأنترنت؛ والتي تناولت موضوعات معايير المحاسبة الإسلامية والرقابة الداخلية والخارجية على المعاملات المالية الإسلامية .

7- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية: فالرقابة الإسلامية رقابة ذات شقين، شق ذاتي من داخل الفرد ذاته ومن وحي ضميره ومن خلال تماسكه بدينه وخوفه من إغضاب الله عز وجل وشق آخر خارجي من خلال هيئة رقابة شرعية يتم اختيار أفرادها من الراسخين في علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة الشديدة والحرص، ومن هنا تتشكل الطبيعة التكاملية للمصارف الإسلامية.

8- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال: وذلك لتطهير المال وتنميته وطرح البركة فيه وفي الوقت ذاته لتعميق الحس الديني، وتحقيق الأهداف الاجتماعية للمصرف، وفي الوقت ذاته مراعاة التوازن بين الأهداف التجارية الاستثمارية للمصرف وبين الأهداف الاجتماعية له.

9 - تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة: قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، وبين مناطق التوظيف المختلفة، حيث يتحقق التوازن الجغرافي، وفي الوقت ذاته توازن في مجال التوظيف وفقاً للأولويات الإسلامية، الضروريات، الحاجات، الكماليات، وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاستثماري المادي.

2-1-2 خصائص وأهداف المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية لها خصائص عدة تحدد هويتها وتميز نشاطها، فبالإضافة إلى أنها نمط جديد في المعاملات المالية المخالف للمفهوم السائد بالمصارف التقليدية، وذلك بانتهاجها الشريعة الإسلامية. ومن أهم خصائصها (المهاشمي، 2018):

1. مؤسسة وساطة مالية من مؤسسات الإيداع، لا يعتمد في نشاطه على رأس ماله، بل على الأموال المودعة

إلى مجالات تدريجية مناسبة من خلالها دفع عائداً مناسباً لجموع المودعين لديه، وفي الوقت نفسه تنمية المال الذي أوتمن عليه منهم.

3- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال: يتعين على المصرف الإسلامي أن يبذل كافة الجهود اللازمة للتأكد من حسن اختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال سواء من بين موظفيه، أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارتها، حيث لا يجب أن يوكل أمر إدارة هذه الأموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة.

4- عدم أكل مال الناس بالباطل: يعرف أكل أموال الناس بصور من المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي بموجبها يتم الحصول على الأموال بدون وجه حق.

5- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات: يلتزم المصرف الإسلامي في معاملاته بالصدق والصراحة والوضوح والمكاشفة التامة بين المصرف والمتعاملين معه وكذا المتعاملين فيه طالما كانت هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته، وهيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي يتم اختيار أفرادها من كبار علماء المسلمين وبعض علماء الاقتصاد الإسلامي لتقوم بمتابعة كافة أعمال المصرف لتتأكد من أنها تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

6- عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه: يتعين على المصرف الإسلامي أن يعمل على تنمية المال وإثماره باعتباره مستخلفاً فيه ووكيلاً عن أصحابه وتوظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلاً من أصوله التي يتعين تنميتها وإثمارها وليس اكتنازها أو حجبتها وحرمان المجتمع والأفراد الذين في حاجة إليها منها، فحسب المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة سبل العمل وتوفير مجالات الرزق وإصلاح الأمة .

7. يقدم الخدمات المصرفية (المحلية والخارجية) بطرق وأساليب شرعية.
8. إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتماماتها وجهدها من اجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز، لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع، خاصة وأن الاكتناز بات منتشرًا في الدول الإسلامية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية، سواء اتصل الاكتناز بموارد كبيرة أو صغيرة (فليح، 2006).
9. إن الأساس الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية يختلف عن ذلك الأساس الذي تقوم عليه المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تنطلق من أساس مبدأ الاستخلاف، أي أن ملكية المال لله تعالى وملكية الإنسان له بالوكالة ويخضع لتوجيهات إشراف المالك الأصلي ويتبع أوامره ونواهيه وبذلك يكون للمصرف الإسلامي أيولوجية أساسية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية وأنشطتها، وبالتالي فإن ملكية البشر للمال ليست ملكية أصلية ولكنها مكتسبة بالاستخلاف وان حيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها سبحانه في القرآن الكريم، قال الله تعالى: (وَيَسْخُلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 129.)، وقوله جل وعلا: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ) (القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 07) وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف في مجال المال والمعاملات الاقتصادية، يمكن إنجازها بما يأتي (مسعود و محمد، 2020) :
1. والمستثمرة لديه والتي تمثل حوالي 90 % من الأموال التي يوظفها.
2. يقوم دور الوساطة على أساس المشاركة في الربح والخسارة)، مما يجعل علاقته مع عملائه على أساس المشاركة)، ولا يتعامل إطلاقاً بالفائدة بجميع صورها فهي الربا المحرم شرعاً .
3. تعتبر الأصول الحقيقية هي المجال الرئيس لاستثمارات المصرف وتقل استثماراته في الأصول المالية، و يقوم في ممارسة نشاطه على تملك السلع والأصول الثابتة والتعامل فيها عن طريق البيع والشراء والتأجير وكافة أوجه الاستثمار، مما يضفي عليه صفة مؤسسة تجارية بعكس المصارف التجارية التقليدية التي لا يميز لها القانون التعامل بالأصول الثابتة في ممارسة نشاطها كنوع من الحماية لها
4. تتصف تمويلاته بالتنوع ما بين (تمويل نقدي، وتمويل عيني "سلي")، وتعدد آجال تمويلاته ما بين (قصير ومتوسط وطويل الأجل)، مما يضفي عليه صفة (مؤسسة تمويلية).
5. تخضع كافة عمليات المصرف وتعاملاته لرقابة داخلية تتمثل في (رقابة الهيئة الشرعية)، ورقابة خارجية تتمثل في (رقابة المصرف المركزي)، و(رقابة هيئات الصناعة المالية الإسلامية) في الدولة وخارجها.
6. يجمع في نشاطه بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، من خلال تقديمه لتمويلات تكافلية تتمثل في القروض الحسنة وتنظيم الزكاة، ويدعم المؤسسات والمشروعات ذات الطابع الاجتماعي، ويسهم في جمع التبرعات والهبات للأنشطة الخيرية ذات المردود الاجتماعي.

المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العريقات وعقل، 2010).

ج- تحقيق الأرباح : وهي نتائج عملية الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية يعد تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسة، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي (عطوى، 2005).

3- أهداف متعلقة بالمتعاملين: للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي (مسعود و محمد، 2020)، (محمود، 2005):

أ- تقديم الخدمات المصرفية : يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيساً لإدارتها .

ب- توفير التمويل للمستثمرين : يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية .

ج- توفير الأمان للمودعين : من أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات

1. الأهداف التنموية: وتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعدل لكافة المناطق و القطاعات للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

2. الأهداف المالية: انطلاقاً من دوره كمؤسسة مصرفية وإسلامية يقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، وله العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والعمل للوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الإسلامي بالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته السوقية، وهذه الأهداف هي:

أ. جذب الودائع وتميئتها: وهو من أهم أهدافه، فهو يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهميته إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيس لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بجميع أنواعها (محمود، 2008).

ب. استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامي، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل لهذه المصارف والمصدر الرئيس لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال

على الاطمئنان اذ يتوقع أن يصبح لها في المستقبل وجود يحظى بالاهتمام المتزايد من مختلف الدول الإسلامية أو غير الإسلامية؛ تتمثل وظائف المصارف الإسلامية في الاتي(فليح،2006):

1- إدارة استثمارات أموال الغير: يتولى المصرف الإسلامي هذه الوظيفة مضارباً إما من خلال عقد مقابل نسبة من ناتج الاستثمار التي يستحقها في حال تحقق الربح فقط، أو من خلال عقد وكالة بأجر حيث يستحق المصرف الأجر مقابل جهده سواء تحقق الربح أم لا.

2- استثمار الأموال: يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية ومن حسابات الاستثمار التي تلقاها بطرق عديدة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم بتوزيع ما يتحقق من ربح أو خسارة نتيجة لهذه الاستثمارات على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المخصصة له من الربح حالة تحققه، وذلك بصفته مضارباً، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

3- الخدمات المصرفية: يقدم المصرف الإسلامي مختلف الخدمات المصرفية مقابل أجر محدد، مثل الحوالات والشيكات والاعتماد وغيرها.

4- الخدمات الاجتماعية: تقتضي فكرة المصارف الإسلامية أن يقوم المصرف أيضاً بتقديم خدمات اجتماعية من خلال صندوق القرض، أو صندوق الزكاة والصدقات، وكل ما يسهم في أعمار الأرض.

2-2 المحاسبة في المصارف الإسلامية:

المحاسبة علم اجتماعي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها لذلك يجب أن تكون أهدافها ومفاهيمها ومعاييرها منسجمة ومعبرة عن تلك البيئة وانعكاساتها، وتشمل

السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل موجودات ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين من ناحية أخرى.

د- تشجيع العمليات الصغيرة والاستثمارات من أجل تفريغ كربة الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة.

هـ- إتاحة الفرصة في الرجوع إلى الفقه، ولا سيما فقه المعاملات المالية والاجتهادات في المعاملات المصرفية المعاصرة.

3-1-2 أهمية المصارف الإسلامية ووظائفها:

نشأت المصارف الإسلامية في ظروف عرفت فيها المصارف التقليدية رواجاً كبيراً في النظام المالي الدولي والمحلي، إلى جانب تسببها في أزمات متكررة، راجعة لهشاشة النظام القائم على الفائدة؛ ولذلك ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية لكونها (سميران، 2011):

1. تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة، إذ أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي.

2. أضافت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، فضلاً عن المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل بدلا من أساس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

3. المصارف الإسلامية أوجدت أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية؛ ويمكن القول إن التطورات التي تشهدها الصناعة المالية الإسلامية، تبعث

البيئة جوانب شرعية واقتصادية، واجتماعية وكذلك مستوى تطور الفكر والتطبيق المحاسبي (فنتقجي، 2008) وتقوم المحاسبة في المصارف الإسلامية كفكر على مجموعة من الاسس التي تمثل إطارها الفكر والذي يرتبط بالفكر الاسلامي، ولذا يجب ان يكون لها نظاماً يطبق ذلك عملياً حتى تتحقق المقاصد المنشودة (شحاتة، 2008). ويعرف النظام المحاسبي في الاسلام بأنه العلم الذي يبحث في محاسبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الإسلامية بما تحويه من قواعد في العبادات والمعاملات (عبدالحليم، 2011) والمحاسبة في المصارف الإسلامية تستمد أسسها الأصولية من القرآن والسنة النبوية، ومن القواعد الفقهية، وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز لأي محاسب أو لفريق من المحاسبين أن يعدلوا أو يهملوا أي أساس محاسبي مستنبط من القرآن والسنة، وينحصر مجال الاجتهاد في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية فقط، وتتعلق محاسبة المصارف الإسلامية بالعمليات المالية المشروعة، أي أن العملية غير المشروعة ليس لها مجال في المصارف الإسلامية، وترتكز المحاسبة في المصارف الإسلامية على العقيدة القوية والإيمان الراسخ بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد (صلى الله عليه وسلم) نبياً ورسولاً، وعلى المحاسب الذي يقوم بعمليات المحاسبة المختلفة أن يدرك تماماً بأن المال الذي يحاسب عليه هو مال الله تعالى، ويجب أن تقوم محاسبة المصارف الإسلامية على القيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف المحاسب بها كالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة، وأن يكون المحاسب مسؤولاً مع أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بجانب المعاملات، وعن تحقيق البنك الإسلامي لأهدافه

الاجتماعية، وكذلك يجب أن يهتم المحاسب بمختلف النواحي السلوكية للعاملين في المصرف الإسلامي (عبدالله، 1995). وتهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فالمحاسبون هم حفظة الأموال، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، كما يجب اختيار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبديد والإسراف والتبذير، والمساعدة في تنمية الأموال عن طريق تشغيلها في مجال الحلال والطيبات، وتجنب اكتناز الأموال أو حبسها عن التداول بدون ضرورة شرعية أو قانونية، كما وتساعد المحاسبة في تبيان الحقوق والالتزامات وذلك لمعرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن، ويُعد ذلك ضرورة شرعية لأهمية ذلك في حساب الزكاة وغير ذلك من الحقوق والفرائض المالية الإسلامية، كما وتقوم محاسبة المصارف الإسلامية بقياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية من ربح أو خسارة وذلك طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي (العيساوي، 2007)، وتزود محاسبة المصارف الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية وهيئات التحكيم وأجهزة الرقابة الخارجية بالبيانات والمعلومات التي تساعد في أداء مهامها وتزود بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (سمحان، 2011).

1-2-2 معايير المحاسبة الإسلامية وأهدافها وأهميتها:

يقصد بالمعيار المحاسبي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى

الاتفاق على ذلك الإطار، الذي يشمل أهداف المحاسبة المالية، إلى عدة فوائد منها (شحاتة، 2008) :

1. يعتبر الإطار الفكري مرشداً عند إعداد معايير المحاسبة التفصيلية، ما يقلل من احتمال تناقض هذه المعايير بعضها مع بعض بتغير الأشخاص الذين يقومون بإعداد هذه المعايير واختلاف آرائهم .
 2. يساعد على اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة في حالة عدم وجود معايير محاسبية لمعالجة بعض العمليات أو الأحداث .
 3. يساعد على وضع حدود للتقدير الشخصي إذ لزم الأمر وينظم طريق الوصول إليه .
 4. يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في هذه المعلومات وزيادة فهمهم لها .
 5. يؤدي تحديد إطار فكري للمحاسبة؛ شامل للأهداف إلى المساعدة في مقارنة نتائج الوحدات المحاسبية بعضها مع بعض ولنفس الوحدة على فترات مختلفة وهذا يهم مستخدمي المعلومات المحاسبية كالمستثمرين؛ ويمكنهم من توجيه استثماراتهم للوجهة التي تحقق أهدافهم، ومن البديهي أن إمكانية المقارنة لا تتسنى إذا كانت كل وحدة تتبع أساليب محاسبية مختلفة بناء على اجتهادات شخصية غير مقيدة بإطار فكري ينظمها .
- 2-2-2 معايير المحاسبة لهيئة المحاسبة المالية الإسلامية (سمحان، 2017):

تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية:

Accounting and Auditing Organization Of Islamic Financial Institutions (AAOIFI)

في ظل تنامي صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية وتوسعها عالمياً؛ أصبحت تعاني من بعض الصعوبات بسبب تعدد واختلاف الفتاوى الشرعية فضلاً عن الأطر

المستفيدين، هي مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقييد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي من قياس و إثبات وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل المصرف الإسلامي، وقد عكفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء (مراد، 2019)، و تحقق معايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأهداف من أهمها ما يلي (شحاتة، 2008، (سمحان، 2017) :

- 1- التوحيد والتنسيق المحاسبي .
- 2- دليل ارشادي للمعالجات المحاسبية السليمة
- 3- الحد من التقدير الشخصي وتدخّل الإدارة في عمليات التسجيل بما يصب في مصلحتها على حساب الاطراف الأخرى .
- 4- تساعد في إجراء المقارنة بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لاتخاذ مختلف القرارات
- 5- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره ولاسيما في ظل العولمة .
- 6- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات .
- 7- تساعد معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية. و يعتبر الإطار الفكري بمثابة مرجع ينظم ويحكم عملية إصدار معايير المحاسبة، ويؤدي

2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته بالتدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

3. إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية؛ حيث اصدرت الهيئة حتى الان سبعة وعشرين معياراً في المحاسبة المالية اضافة الى معايير المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

5. إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة (الموقع الرسمي لهيئة الأيوبي <http://www.aaofii.com/ar/about-aaofii/about-aaofii.html>)

(2-3) الدراسات السابقة :

1- دراسة (كريم وحمدان، 2021) "انعكاس تبني المعايير الصادرة عن ال(AAOIFI) على القياس والافصاح المحاسبي

المحاسبية والحاكمية، بسبب تعدد هيئات الرقابة الشرعية على مستوى كل مصرف اسلامي إضافة الى الاختلاف في الجانب المحاسبي من قياس وافصاح؛ لذا ظهرت الحاجة للتوحيد لما يحققه من اهداف تصب في صالح المستخدمين من خلال ايجاد معايير دولية تحظى بالقبول من جميع المؤسسات المالية الإسلامية(الزهرة و محمد،2020)، وهو ما اوجب بضرورة وجد منظمة تقوم بهذا الدور وهي ما تعرف ب(AAOIFI). وهي منظمة دولية تقوم بإعداد و إصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم، كما تنظم الهيئة عددا من برامج التطوير المهني(وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع سوية الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط و الحوكمة لدى مؤسساتها؛ تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، التي كانت تدعى سابقا (هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) ، بموجب اتفاقية موقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر، وتم تسجيلها في البحرين في فبراير 1991 باعتبارها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى تحقيق الربح، وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم وعددها يزيد على 200 عضو في أكثر من 45 بلد. وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

المستمدة من معايير المحاسبة الدولية وكذلك لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الإسلامية اثر في شكل القوائم المالية المعدة من المصرف، وان مستوى الافصاح كان منخفض في ظل تطبيق تلك المعايير، ان المصرف يواجه صعوبات في تطبيق القوانين الجزائرية التي لا تحتوي على نصوص لتطبيق المعاملات المالية الإسلامية.

4- دراسة (اعمار وأبو عجيله، 2017): بعنوان مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المراجعة الإسلامية. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المراجعة الإسلامية في مصرف الجمهورية، وقد تم التوصل إلى أن المصرف يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عند تحديده للتكلفة الفعلية لنشاط المراجعة، إلا أنه تواجه بعض الصعوبات منها أن المصرف لا يقوم بعقد دورات تدريبية لموظفي المعاملات المالية الإسلامية، ويواجه نقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير (AAOIFI)، كما لا توجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي والنقابة والمراجعين وغيرها.

5- دراسة (الزعيبي واخرون، 2013) بعنوان "مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الاردنية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية" هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية الاردنية لمعايير المحاسبة الإسلامية من خلال تناول متغيرات التأهيل العلمي والرقابة الداخلية والخارجية، وتم الحصول على البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على عينة من العاملين بالمصارف الإسلامية الاردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في توافر هذه المتطلبات واوصت بضرورة إعادة النظر في التأهيل العلمي للعاملين

لأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وإجراءات تدقيقها" هدفت الدراسة الى تشخيص اسباب عدم مواكبة النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية وشركات التأمين العراقية الاصدارات الدولية وقاعدة الافصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والرقابة العراقية ما ينعكس عن القياس والافصاح وعدالة القوائم المالية، من خلال نتائج البحث تلك المصارف لم تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية رغم تعليمات المصرف المركزي باتباعها في عرض القوائم المالية، والتزام المصارف باستخدام النظام المحاسبي الموحد، وان برامج التدقيق لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية وادوات تمويلها، واوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعالجات المحاسبية وبرامج التدقيق الصادرة عن (AAOIFI).

2- دراسة (الدفاعي، 2020) "أنموذج محاسبي مقترح لتقييم اداء المصارف الإسلامية وفقاً للمعايير المحاسبية والشرعية في المصارف الإسلامية العراقية" هدف البحث لتسليط الضوء على اداء المصارف الإسلامية العراقية من خلال ما تملكه من امكانيات مادية وفنية إضافة الى دور الهيئات الشرعية الداخلية وما تقدمه من معايير تُعد ادوات للرقابة على عمل تلك المصارف، و توصلت الدراسة الى ان المصارف العراقية الإسلامية بحاجة الى تطوير أدواتها الفنية والمالية بما ينسجم مع واقعها الاقتصادي والبحث عن ادوات استثمارية جديدة تمكنها من تحسين ادائها والى تعزيز التزامها بالمعايير المحاسبية والشرعية والتي تضمن للمصارف الوصول الى اداء افضل.

3- دراسة (هاني ومراد، 2019) بعنوان : أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في المصارف الإسلامية، هدفت الدراسة الى قياس قدرة النظام المحاسبي على تلبية متطلبات العمل في مصرف البركة الاسلامي الجزائري، في ظل تطبيق المصرف لمتطلبات قانون وتشريعات المالية والمحاسبية الجزائرية

والخارجيين الذين يدققون على البنوك الإسلامية وعددها (30)، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن النظام البنكي الإسلامي هو الية لتطبيق العمل البنكي وفقا لمصدر التشريع الإسلامي، وان هناك علاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية، وان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية غير ملائم ليطبق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة القيام بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العراقية.

8- دراسة (القرى، 2010) بعنوان "دراسة تحليلية مقارنة لبعض معايير المحاسبة الدولية والسعودية والإسلامية"، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اختلاف معايير المحاسبة الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية عن معايير المحاسبة الدولية أو السعودية، مدى توافق تلك المعايير مع الية العمل البنكي الإسلامي وتحقيقها مستوى الإفصاح المطلوب لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الإسلامية، وخلص البحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية والسعودية لا تفيان باحتياجات النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية نظراً إلى اليات عملها المختلفة وخصوصياتها، واوصت بانها من الأفضل الاعتماد على معايير هيئة المحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لأن إتباعها يحقق الإفصاح الكامل والمطلوب لمستخدمي القوائم المالية.

3- الدراسة العملية (الطريقة والإجراءات)

3-1 مقدمة

لتحقيق اهداف الدراسة والتعرف على مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية في المصارف التجارية العامة العاملة بمدينة درنة، وبيان توافر هذه المتطلبات من وجهة نظر العاملين بها والمتمثلة في (التأهيل العلمي للعاملين، متطلبات المراجعة

بهذه البنوك فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الإسلامية واوصت كذلك بمراجعة اجراءات وطرق الرقابة الداخلية والخارجية لضمان تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

6- دراسة (عبد الصبور حسن أحمد، 2013) بعنوان " تحديد أثر المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية " وقد هدفت الدراسة الى اختبار مدى مساهمة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالصيغ التمويلية في تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة تحديد أثر المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم الأداء المالي لمصرف الفيصل الإسلامي السوداني، وتوصلت نتائج اهمها ضعف التنفيذ للمعايير المحاسبية الإسلامية في معظم صيغ الاستثمار الاسلامي وضعف في متابعة تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية بالسودان، اوصت بضرورة اهتمام المصارف الإسلامية في السودان بالمعايير المحاسبية الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية المختلفة بدلا عن التركيز على التمويل بمعايير المراجعة، ضرورة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية بالمعاهد والجامعات العليا بالسودان.

7- دراسة (يعقوب، 2011)، وهي بعنوان "واقع التطبيقات المحاسبية في البنوك الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية"، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بالبنوك الإسلامية واختلافها عن البنوك التقليدية وبيان الخصوصية التي تتمتع بها وبيان المعايير المحاسبية والرقابية التي تعمل بموجبها البنوك الإسلامية، كما وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية بواسطة استبيان على عينة من المدققين الداخليين العاملين في البنوك الإسلامية وعددها (34)

شمال افريقيا	27	16	27	25	92%
الإجمالي	166	100%	166	152	91.5%

وقد تم استهداف جميع العاملين بالمصارف بكافة مستوياتهم الادارية لتحقيق اهداف الدراسة والمتعلقة بأهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (التأهيل العلمي للعاملين ، متطلبات المراجعة الداخلية ، ومتطلبات المراجعة الخارجية) والتي يجب توافرها بجميع العاملين وعلاقة كافة المستويات الادارية وتكامل مهام العاملين والمستويات الادارية المختلفة لإيجاد البيئة المناسبة لتطبيق هذه المعايير بالشكل الصحيح، وكذلك لقدرة كافة العاملين من الاجابة على اسئلة الاستبانة كونهم على علم ودراية بها بحكم عملهم ومعرفتهم بموضوع الدراسة وإجراءات و تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في جميع اقسام وإدارات المصرف، كما تم إجراء العديد من الزيارات للمصارف وإجراء المقابلات الشخصية والحصول على العديد من المعلومات بالاطلاع على سجلاتها ودفاترها والتي اهمها معرفة الموظفين المعنيين بالدراسة والمربط عملهم بفروع المصارف قيد الدراسة، وكذلك للحصول على البيانات الخاصة بالهيكل التنظيمي للمصرف والكادر الوظيفي به من موارد بشرية و الوصف والتوصيف الوظيفي به اضافة الى نوع و حجم الخدمات التي يقوم بها المصرف وعدد الزبائن ومستوى الخدمات المقدمة لهم.

وقام الباحث بتوزيع (166) استبانة على المستهدفين بالدراسة وتم استرجع (158) استبانة وبعد مراجعتها تبين ان هناك عدد(6) استبانة غير صالحة للتحليل الاحصائي نظراً لنقص الاجابة في العديد من اسئلتها؛ وبذلك بلغ عدد الاستبانات المستزدة والصالحة للتحليل الاحصائي (152)

الداخلية، ومتطلبات المراجعة الخارجية). وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في اجراء هذه الدراسة وتوصيف متغيراتها.

2-3 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والمدراء المساعدين ومدراء المكاتب ورؤساء الاقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين والموظفين بكافة المستويات الادارية بفروع المصارف العامة العاملة بمدينة درنة، والبالغ عددهم (166) موظف واستخدمت طريقة المسح الشامل لجميع العاملين بالمصارف محل الدراسة والجدول التالي يبين توزيع مجتمع وعينة الدراسة.

جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

نسبة المصرف الى إجمالي مجتمع الدراسة	عدد المصرف	عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل الاحصائي	عدد استمارات الاستبيان المستلمة والصالحة للتحليل الاحصائي	نسبة المصرف الى إجمالي مجتمع الدراسة	عدد العاملين به	المصرف
21%	35	35	34	97%	35	التجاري الوطني
22%	36	36	31	86%	36	الجمهور ية
13%	21	21	19	90%	21	الصحاري
20%	33	33	30	91%	33	الوحدة
8%	14	14	13	93%	14	الجمهور ية الاسلامي

السجلات والدفاتر والتعرف على قوانين العمل واللوائح المنظمة له في كل ما يتعلق بموضوع الدراسة.

3-4 وصف مقياس الدراسة:

تم استخدام الاستبانة Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها ويتكون المقياس من 25 عبارة وتم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن مجموعة من البيانات الديموغرافية للمستجيبين في المصارف الإسلامية بمدينة درنة وشملت (سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي). الجدول التالي يوضح توزيع افراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (2) توزيع العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية

النسبة المئوية	العدد	مستوى المتغير	المتغير
7	10	اقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
15	23	من 5 الى اقل من 10 سنوات	
26	40	من 10 الى اقل من 15 سنه	
52	79	اكثر من 15 سنة	
100%	152	المجموع	
5	8	مدير	المسمى الوظيفي
20	30	رئيس قسم	
51	77	محاسب	

استبانة وهي ما تمثل ما نسبته تقريبا 91.5% مثلت مجتمع الدراسة.

3-3 أساليب جمع البيانات:

لتحقيق اهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم التعامل مع نوعين من البيانات هما:

أولاً/ البيانات الثانوية:

وهي البيانات التي تستخدم لتكوين الاطار النظري للدراسة وبناء استبيان الدراسة، حيث تم الاستعانة والرجوع الى المصادر المكتبية المختلفة والاطلاع عليها ومراجعة الادبيات السابقة من كتب المحاسبة والمراجعة والمنشورات من معايير المحاسبة الإسلامية والمعايير الشرعية لها، إضافة الى الإطلاع على البحوث والدوريات المختصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك الاطلاع على مستندات وسجلات ودفاتر المصارف، وايضاً تم الاطلاع على النظم و القوانين الادارية المالية في المصارف وهيكلها الاداري والوصف والتوصيف الوظيفي المعمول به.

ثانياً/ البيانات الاولية:

شملت البيانات الاولية البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة للدراسة الميدانية والتي تم بنائها من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المشابهة وتم تعديلها بما يتناسب وتحقيق اهداف الدراسة، بحيث تضمنت جميع متغيرات الدراسة المختلفة والمتمثلة بالمتطلبات لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وكذلك شملت المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين والاستفسار منهم والاطلاع على بعض

القسم الثاني قياس متغيرات الدراسة: ويشمل قياس مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية حيث تشمل مجموعة من العبارات التي تغطي متغيرات الدراسة حيث مثلت كل مجموعة من العبارات مقياساً لاحتياجات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وذلك بالاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي والذي استخدمته العديد من الدراسات لقياس توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية مثل دراسة (الزعي، 2013)؛ تم حساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي للعبارة الإيجابية والسلبية، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (العمر، 2002)، كما بالجدول (3). جدول (3) طول الخلية لقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة للعبارة الإيجابية

درجة الممارسة للعبارة	الفتحة في مقياس ليكرت	طول الخلية
ضعيفة جداً	غير موافق بشدة	من 1 إلى أقل 1.80
ضعيفة	غير موافق	من 1.80 إلى أقل 2.60
متوسطة	محايد	من 2.60 إلى أقل 3.40
مرتفعة	موافق	من 3.40 إلى أقل 4.20
مرتفعة جداً	موافق بشدة	من 4.20 إلى 5.00

5-3 : المعالجة الإحصائية Statistical Processing Methods

بعد أن تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما وردت في الاستبانة، ولتحقيق اغراض الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك بإدخالها بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في Statistical Package for Social Sciences SPSS،

24	37	أخرى	
100	152	المجموع	
35	53	دبلوم	المؤهل
63	96	بكالوريوس	
2	3	ماجستير	
0	0	دكتوراه	
100	152	المجموع	
49	75	محاسبة	التخصص العلمي
15	23	مالية ومصرفية	
12	18	إدارة أعمال	
11	16	إدارة مالية	
13	20	أخرى اذكرها	
100	152	المجموع	

يلاحظ من الجدول (2) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع مشاهدات الدراسة كانت لمتغير سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 52٪) كما يلاحظ ان على نسبة للتخصص العلمي كانت (للمحاسبة) وبنسبة (49٪) وهو ما يعزز الثقة في البيانات المتحصل عليها باعتبار ان المستهدفين يمتلكون المؤهل العلمي المناسب ولامتلاكهم الخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي.

	المحاسبة الإسلامية	
3	المراجعة الخارجية في المصارف الإسلامية العامة العاملة في درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية	94.9%
	المقياس ككل	8.91%

ثانياً: الصدق **Validity** : يُشير مفهوم الصدق إلى "مدى تأدية الفحص للتوظيف التي استخدمت من أجل تأديتها، أو تأدية الاستبيان للغرض الذي وضع من أجله" (صابر، حفاجة، 2002)؛ للتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام الصدق الذاتي أو **Statistical Validity**، والذي يُقاس بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد تراوحت معاملات الصدق الذاتي لمقياس أداة الدراسة بين (82.8% - 97.4%) والموضحة بالجدول (5)؛ مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعلاً إلى ما يجب قياسه.

جدول (5) قيم معاملات الصدق لأداة الدراسة

ت	الأبعاد	معامل الصدق
1	مؤهلات العاملون في المصارف الإسلامية العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.	82.8%
2	الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية	94.4%
3	المراجعة الخارجية على المصارف الإسلامية العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية	97.4%
	المقياس ككل	95.8%

كما تم استخدام مجموعة من أساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وذلك وفقاً لما يلي :

1- اختبار ثبات أداة جمع البيانات وصدقها

أولاً: الثبات **Reliability** : يُعتبر مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة اختبار ما، ويُعرف الثبات "كمؤشر إلى درجة الدقة أو الضبط في عملية القياس" (مراد وهادي، 2002: 191)؛ للتأكد من ثبات الاستبانة فقد تم إجراء اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق **Alpha Cronbach** والموضحة بالجدول (4)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات لمقياس مدي توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف العامة بدرنه بين (68.5% - 94.9%)، وتعتبر هذه القيم مرتفعة (رامي، 2020)، مما يُشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها، وان الاستبانة واضحة لدى القارئ لها.

جدول (4) قيم معاملات الثبات لأداة الدراسة

ت	الأبعاد	قيمة الفا
1	مؤهلات العاملون في المصارف الإسلامية العاملة في درنة والمتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.	68.5%
2	الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في درنة والمتعلقة بمعايير	89.8%

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول متغير المؤهلات العلمية بالمصارف العامة بمدينة درنة

ترتيب الفقرة	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	ت
7	0.57 4	0.64 5	2.87	يحصل موظفو المصارف الإسلامية على التأهيل الأكاديمي الكافي الخاص بمعايير المحاسبة الإسلامية خلال فترة دراساتهم الجامعية	1
3	0.61	0.64 4	3.05	يتم إخضاع موظفي المصارف الإسلامية لدورات تدريبية مناسبة خاصة بمعايير المحاسبة الإسلامية قبل مباشرتهم للعمل بالمصرف	2
4	0.59 6	0.76 4	2.98	تقوم إدارة المصرف الإسلامي بعمل محاضرات وعقد الندوات لموظفيها للاستفادة منها في مجال المحاسبة الإسلامية	3
5	0.58	0.67 6	2.90	تقوم إدارة المصارف الإسلامية برعاية المؤتمرات الأكاديمية المتخصصة بمعايير المحاسبة الإسلامية وتوفد من يمثلها من موظفيها للاستفادة	4

قام البُحاث باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، والجدول رقم (6) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يشير إلى أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة P value أكبر من 5% لكل المحاور، عليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

جدول (6) اختبار التوزيع الطبيعي One - Sample Kolmogorov -Smirnov

الترقيم	أبعاد الدراسة	-value z	P-value
1	مؤهلات العاملون في المصارف الإسلامية العامة العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.	0.933	0.349
2	الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العامة العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية	0.452	0.300
3	المراجعة الخارجية على المصارف الإسلامية العامة العاملة في مدينة درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية	0.993	0.278

2- اختبارات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير مؤهلات العاملون في المصارف الإسلامية العامة العاملة في مدينة درنة، والمتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات الإسلامية، الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها

				لتطبيق المعايير الحاسبية وبصورة منتظمة	
--	--	--	--	--	--

يُظهر الجدول اعلاه أن المتوسطات الحاسبية للمتغير قد تراوحت بين (3.21-2.66) حيث جاءت عبارة "يتوفر لدى موظفي المصارف الإسلامية الخبرة والمعرفة الكافية التي تمكنهم من ممارسة تطبيق معايير الحاسبة عملياً في السجلات والأنظمة وبدقة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.21) وبدرجة ممارسة متوسطة، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة "تستدعي إدارة المصارف الإسلامية المتخصصين من هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية AAOIFI للمحاضرة بموظفيها حول السبل والأساليب اللازمة لتطبيق المعايير الحاسبية وبصورة منتظمة" وبمتوسط حسابي (2.66) وبدرجة ممارسة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمتغير ككل (2.96) بدرجة ممارسة متوسطة كذلك.

ثانياً: المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العامة في درنة والمتعلقة بمعايير الحاسبة الإسلامية في المعاملات الإسلامية، الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها

جدول رقم (8) المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول متغير الرقابة الداخلية بالمصارف العامة بمدينة درنة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الفقرة
1	تقدم الأنظمة الالكترونية التي يستخدمها موظفو المصارف الإسلامية إمكانية التحقق	2.67	0.747	0.534	5

من النتائج					
يتوفر لدى موظفي المصارف الإسلامية الخبرة والمعرفة الكافية التي تمكنهم من ممارسة تطبيق معايير الحاسبة عملياً في السجلات والأنظمة وبدقة	5	3.21	0.68 6	0.64 2	1
يمتلك موظفو المصارف الإسلامية الدراية الكافية من التغلب على الصعوبات التي قد تترافق مع تنفيذ المعاملات المالية المختلفة عملياً.	6	3.18	0.61 9	0.63 6	2
تقوم إدارة المصارف الإسلامية بعمل برامج وورش تدريبية لموظفيها تتعلق بالتعديلات التي قد تحصل على احد معايير الحاسبة الإسلامية	7	2.85	0.72 7	0.57	6
تستدعي إدارة المصارف الإسلامية المتخصصين من هيئة الحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية AAOIFI للمحاضرة بموظفيها حول السبل والأساليب اللازمة	8	2.66	0.91 1	0.53 2	8

				بعمل مراجعات عشوائية لعينات من المعاملات المصرفية وللتأكد من أنها متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية	
3	0.554	0.716	2.77	يقوم مدراء مكاتب الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية بعمل زيارات ميدانية إلى الفروع وبصورة مفاجئة للتأكد من أن تنفيذ المعاملات المصرفية كانت متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية	6
4	0.538	0.786	2.69	توفر الأنظمة الالكترونية المستخدمة في المصارف الإسلامية للإدارة القيام مباشرة بمراقبة تنفيذ المعاملات المصرفية من قبل الموظفين والتأكد من أنها متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية.	7

من التحليل اعلاه نلاحظ ان المتوسط العام للمتغير (2.73)، ومقارنته بالمتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3) يتضح أن مستوى هذا المتغير كان وبدرجة ممارسة متوسطة، وتحليل

				والرقابة الذاتية لكشف الأخطاء والممارسات العملية فور مقارنة ما جاء بها بمعايير المحاسبة الإسلامية	
6	0.534	0.790	2.67	تقوم إدارة الفرع بعمل مراجعات للمعاملات المالية مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية.	2
2	0.560	0.872	2.80	تقوم إدارة الفرع بتشكيل لجان متخصصة لعمل مراجعات منتظمة أو عشوائية للمعاملات التي تمت مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية	3
7	0.534	0.831	2.67	تقوم الإدارة المركزية المتخصصة في المصارف الإسلامية بمراجعة المعاملات الخاصة بالفروع وتتأكد من أنها متوافقة تماماً مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية	4
1	0.570	0.727	2.85	يقوم مدراء مكاتب الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية	5

				الإسلامية للتأكد من انها جاءت متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	
6	0.548	0.794	2.74	يقوم مراجعوا الحسابات الخارجيون بمراجعة العقود والاتفاقيات الموقعة مع العملاء في المصارف الإسلامية للتأكد من انها متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	2
4	0.550	0.789	2.75	يقوم مراجعوا الحسابات الخارجيون بمراجعة مختلف الدفاتر والسجلات الخاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية للتأكد من انها متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	3
3	0.554	0.804	2.77	يقوم مراجعوا الحسابات الخارجيون بمراجعة لمختلف البرامج والانظمة الالكترونية التي تتعلق بالصيرفة الإسلامية وبانتظام للتأكد من انها متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	4

العبارات لهذا المتغير يتبين ان العبارة رقم(5) وهي "يقوم مدراء مكاتب الرقابة والتدقيق في المصارف الإسلامية بعمل مراجعات عشوائية لعينات من المعاملات المصرفية وللتأكد من أنها متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية" هي الأهم بهذا المتغير، حيث حظيت هذه العبارة بأكثر متوسط حسابي الذي بلغ (2.85) وبانحراف معياري (0.727) وبمستوى ممارسة متوسط، كما تبين أن عبارة "تقوم الإدارة المركزية المتخصصة في المصارف الإسلامية بمراجعة المعاملات الخاصة بالفروع وتؤكد من أنها متوافقة تماما مع ما جاءت به معايير المحاسبة الإسلامية" لها أقل أهمية بهذا المتغير، حيث حظيت هذه العبارة بمتوسط حسابي (2.67) وبانحراف معياري (0.831) وبدرجة ممارسة متوسطة كذلك وهي أقل عبارات لهذا المتغير .

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة متغير المراجعة الخارجية على المصارف الإسلامية الحكومية في درنة والمتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية، الجدول التالي يبين النتائج:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول متغير المراجعة الخارجية على المصارف العامة بمدينة

درنة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الفقرة
1	يقوم مراجعوا الحسابات الخارجيون بعمل المراجعات للمستندات الخاصة بالعمليات المصرفية في المصارف	2.82	0.806	0.564	1

وبلغ المتوسط الحسابي للمتغير ككل (2.77) بدرجة ممارسة متوسطة.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test: ولغرض اختبار الفرضية الأولى للتعرف على مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وصياغة فرضيات الدراسة بشكل إحصائي لتصبح على الكيفية التالية : $H_0: \mu = 3$ ، $H_1: \mu \neq 3$ ؛ وحيث أن μ قيمة محددة يراد اختبارها، وهي تساوي (3) والتي تمثل درجة محايد كمتوسط نظري، وتمثل متوسط العينة.

الفرضية الرئيسة الأولى: H_{01} لا يتوافر بالعاملين في المصارف الإسلامية العامة العاملة بمدينة درنة المؤهلات العلمية الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية بالشكل الصحيح.

الفرضية الرئيسة الثانية H_{02} : لا يتوافر بالمصارف الإسلامية العامة العاملة بمدينة درنة الرقابة الداخلية الكافية التي تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية بالشكل الصحيح.

الفرضية الرئيسة الثالثة H_{03} : لا يتوافر بالمصارف الإسلامية بمدينة درنة الرقابة الخارجية الكافية التي تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية بالشكل الصحيح.

الفرضية الرئيسة الرابعة H_{04} : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة عن مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة درنة تُعزى إلى نوع المصرف (المصرف التجاري الوطني ، الوحدة ، الصحاري، شمال افريقيا، الجمهورية)؛ وفيما يلي عرض النتائج :

5	0.548	0.751	2.74	يقوم مراقبو المصرف المركزي بعمل مراجعة لعينات من المستندات الخاصة بالصيرفة الإسلامية للتأكد من انها جاءت متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	5
2	0.564	0.847	2.82	يقوم مراقبو المصرف المركزي بعمل مراجعة مختلف الدفاتر والسجلات الخاصة بالعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية للتأكد من انها جاءت متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية	6

يظهر من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأفراد المستهدفين بالدراسة عن عبارات هذا المتغير قد تراوحت بين (2.74-2.82) حيث جاءت الفقرة رقم(1) وهي "يقوم مراجعو الحسابات الخارجيون بعمل المراجعات للمستندات الخاصة بالعمليات المصرفية في المصارف الإسلامية للتأكد من انها جاءت متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (2.82) وبدرجة ممارسة متوسطة وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة "يقوم مراجعو الحسابات الخارجيون بمراجعة العقود والاتفاقيات الموقعة مع العملاء في المصارف الإسلامية للتأكد من انها متوافقة مع معايير المحاسبة الإسلامية" وبمتوسط حسابي(2.74) وبدرجة ممارسة متوسطة كذلك،

يتم رفض الفرضية الصفرية؛ وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه يتوافر بالمصارف العامة العاملة بمدينة درنة الرقابة الداخلية الكافية التي تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح.

فيما بلغت قيمة T المحسوبة لمتغير توافر رقابة خارجية كافية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (-2.582)، وبمتوسط حسابي قدرة (2.773) وانحراف معياري بلغ (0.087815)، وكانت دالة معنوياً حيث كانت قيمة Sig (0.012) وهي اقل من 5٪ واستناداً الى قاعدة القرار فانه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على انه يتوافر بالمصارف الإسلامية بمدينة درنة الرقابة الخارجية الكافية التي تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح.

ثانياً: اختبار الفرضية المتعلقة مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المصارف حول مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة للإجابة على هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبارات تحليل التباين Analysis of variance (ANOVA) للفروق بين متوسطات لعينتين مستقلتين أو أكثر عند مستوى دلالة معنوية 5 ؛ التي تصاغ فرضياتها على النحو التالي :

$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_n$ والفرضية البديلة تكون كما يلي $H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \dots \neq \mu_n$ ؛ بناءً على قيمة P value، فإذا كانت قيمة P-value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5 ، نقبل بالفرضية الصفرية، أما إذا كانت قيمة P-value أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 5 فإننا نقبل بالفرضية البديلة، ونرفض الفرضية الصفرية(رامي، 2020)

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضيات

النتيجة	Sig(2-tailed) الدلالة الاحصائية	الانحراف المعياري	t- test T المحسوبة	المتوسط الحسابي	مجال الفرضية
قبول	0.40	0.04	0.84-	2.96	توافر المؤهلات العلمية الكافية
رفض	0.00	0.07	3.59-	2.73	توافر الرقابة الداخلية الكافية
رفض	0.01	0.08	2.58-	2.77	توافر الرقابة الخارجية الكافية

One-Sample Statistics Test
Value = 3

اظهرت النتائج انه لا تتوافر المؤهلات العلمية الكافية بالعاملين بالمصارف العامة العاملة بدرنة. حيث بلغت قيمة T المحسوبة لمتغير المؤهلات العلمية الكافية (-0.841) وبمتوسط حسابي قدرة (2.963) وانحراف معياري بلغ (0.43864) وكانت غير دالة معنوياً حيث كانت قيمة Sig (0.404) وهي اكبر من 5٪ واستنادا الى قاعدة القرار فانه يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي تنص على انه لا يتوافر بالعاملين في المصارف الإسلامية الحكومية بمدينة درنة المؤهلات العلمية الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح ورفض الفرضية البديلة. كذلك بلغت قيمة T المحسوبة لمتغير توافر رقابة داخلية كافية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (-3.592)، وبمتوسط حسابي قدرة (2.733) وانحراف معياري بلغ (0.074334)، وكانت دالة معنوياً حيث كانت قيمة Sig (0.001) وهي اقل من 5٪ واستنادا الى قاعدة القرار فانه

Test of Homogeneity of Variances		Levene Statistic	Sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المصرف
Levene Statistic	Sig						
1.991	.083	.34258	2.7578			34	التجاري
		.35997	2.6782			30	الوحدة
		.45857	2.7730			31	الجمهورية التجارية
		.48112	3.2888			13	الجمهورية الإسلامية
		.55813	2.2754			19	الصحاري
		.37544	2.2788			25	شمال أفريقيا

الاختلاف، أي تحديد ماهي المصارف التي تختلف فيما بينها في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية؛ على سبيل المثال هل الاختلاف بين المصرف التجاري ومصرف الوحدة؟ حيث تقدم لنا الاختبارات البعدية (POST HOC) مصدر هذه الاختلافات؛ ومن خلال اجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج التالية:

الفرضية الرئيسية الرابعة H04 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة عن مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المعاملات الإسلامية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة درنة تُعزى الى نوع المصرف (المصرف التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري، شمال افريقيا، الجمهورية) وكانت نتائج التحليل كما يلي:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم 11 النتائج التالية : من اختبار تجانس المجموعات (Homogeneity of Variances) ان قيمة (Levene Statistic) بلغت (1.991) وان sig كانت اكبر من 0.05 حيث بلغت قيمتها (0.083) ما يعني ان شرط التباين بين المجموعات متحقق، وكذلك من اختبار تحليل التباين (ANOVA) يتضح ان قيمة sig كانت اقل من 0.05، حيث بلغت قيمتها (0.000) هذا ما يعني اننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة اي توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة عن مدى توافر متطلبات

تطبيق معايير المعاملة المالية الإسلامية بالمصارف الإسلامية العاملة بمدينة درنة تُعزى الى نوع المصرف (المصرف التجاري الوطني، الوحدة، الصحاري، شمال افريقيا، الجمهورية)؛ أي أن هناك على الأقل مصرفين من المصارف قيد الدراسة بينها فروق ذات دلالة احصائية في تطبيقها لمعايير المحاسبة للمعاملات المالية الإسلامية؛ ولتحديد مصدر

	4.00	-.516*	.148	.002
	5.00	.226	.132	.089
	6.00	.212	.122	.084
الجمهورية الإسلامية (4)	1.00	.531*	.146	.002
	2.00	.611*	.149	.001
	3.00	.516*	.148	.002
	5.00	.742*	.161	.000
	6.00	.728*	.153	.000
	الصحاري (5)	1.00	-.211-	.130
2.00		-.131-	.133	.325
3.00		-.226-	.132	.089
4.00		-.742*	.161	.000
6.00		-.013-	.138	.922
شمال أفريقيا (6)		1.00	-.197-	.120
	2.00	-.118-	.123	.341

POST HOC TESTS
 Multiple Comparisons
 Dependent Variable: coefshent (LSD)(12) الجدول رقم (12)

البيان (I)	J المصرف بمجال المقارنة	Mean Difference (I-J) متوسط الفروق	Std. Error الخطأ المعياري	Sig. الدلالة الاحصائية
المصرف التجاري (1)	2.00	.080	.114	.487
	3.00	-.015-	.113	.893
	4.00	-.531*	.146	.002
	5.00	.211	.130	.107
	6.00	.197	.120	.102
	مصرف الوحدة (2)	1.00	-.080-	.114
3.00		-.095-	.117	.418
4.00		-.611*	.149	.001
5.00		.131	.133	.325
6.00		.118	.123	.341
الجمهورية (3)		1.00	.015	.113
	2.00	.095	.117	.418

وهو ما يدل على أن توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية متوافر به أفضل من مستوى توافرها في المصارف الأخرى رغم أن مستوى الممارسة المتوافرة به لتلك المتطلبات كلاً على حده كان مستوى متوسط . وقد تُعزى هذه النتيجة إلى ان مصرف الجمهورية الاسلامي تم أنشائه بشكل مستقل عن معاملات المصارف التجارية التقليدية وبكادر إداري مستقل في عمله عن معاملات المصارف التجارية، وبذلك المصرف قد أولى اهتمام كبير بالتدريب والتوعية للعاملين به من أجل تطبيق المعاملات المالية الإسلامية ووفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية، على خلاف المصارف الأخرى والتي يتم اتمام المعاملات المالية الإسلامية بها بنوافذ إسلامية مرتبطة بالمصارف التجارية التقليدية من حيث اتمام المعاملات والرقابة عليها، فقد يكون الاهتمام أقل من المصارف الإسلامية المتخصصة في انجاز المعاملات وفقاً للمعايير والرقابة عليها وهو ما قد يعكس اهتمام المصرف بشكل اكبر لرفع الكفاءة الإدارية في مجال تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية .

4- النتائج

- 1- إن التزام المصارف قيد الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية جاء بشكل عام بمستوى ممارسة متوسط وبمعدلات مختلفة وكان بُعد توافر المستوى العلمي هو الأعلى ثم بُعد توافر الرقابة الداخلية ثم توافر نظام الرقابة الخارجية.
- 2- لا يتوفر في العاملين بالمصارف الإسلامية العامة العاملة بمدينة درنة المؤهلات العلمية الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح، رغم توافر المؤهلات العلمية والخبرة إلا أنها كانت في مجال عمل المصارف التقليدية و ليس الإسلامية، وهو ما يعكسه ضعف مستوى استعانة إدارة المصارف بهيئة

	3.00	-.212-	.122	.084
	4.00	-.728*	.153	.000
	5.00	.013	.138	.922

من الجدول رقم(12) وهو جدول المقارنات المتعدد (Multiple Comparisons) يتبين أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين مصرف الجمهورية الاسلامي وباقي المصارف الأخرى في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية، حيث كانت الدلالة الإحصائية (sig) الناتجة من مقارنة متوسط المصرف الاسلامي لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية مع باقي المصارف الأخرى كانت أقل من 5% في حين كانت نتيجة مقارنة متوسطات باقي المصارف الأخرى مع بعضها كانت قيمة الدلالة الإحصائية (sig) الناتجة من المقارنة بينها أكبر من 5% مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين باقي المصارف من حيث تطبيقها لمعايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية بها، من هذه النتيجة نخلص كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات عينتين على الأقل من افراد الدراسة عن مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة بمدينة درنة تعزى إلى نوع المصرف(المصرف التجاري الوطني ، الوحدة ، الصحاري، شمال افريقيا، الجمهورية) وهذه الفروق لصالح مصرف الجمهورية الإسلامي حيث كانت الفروق دالة احصائياً بين متوسط اجابات عينته ومتوسطات اجابات عينه المصارف الأخرى وكان له أكبر متوسط حسابي حيث بلغ (3.288)

الإسلامية ومعايير تطبيقها، وأن يتم تناولها بشكل مكثف في أكثر من مرحلة تعليمية.

2- ضرورة قيام مصارف إسلامية مستقلة بذاتها عن المصارف التجارية التقليدية، وتأسيسها من حيث التأهيل للعاملين؛ ونظام عملها بحيث يكون طبقاً للمعايير وأن لا تتم المعاملات المالية الإسلامية كمحاكاة للمعاملات المالية في المصارف التجارية التقليدية، والتعامل مع المصارف الإسلامية بأنها مكون أساسي وليس ثانوي في القطاع المصرفي.

3- ضرورة قيام المصارف الإسلامية برفع كفاءة العاملين بها لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال عقد الدورات وتنظيم المؤتمرات العلمية المتخصصة واستدعاء الخبراء لتقديم المعرفة الكافية في مجال العمل بهذه المعايير وتطبيقها.

4- ضرورة قيام الدولة والجهات التنفيذية بها بالاهتمام أكثر بالمصارف الإسلامية من خلال:

- أ - أن يتم دعم البحث العلمي عن المصارف الإسلامية من قبل الدولة والمراكز البحثية والجامعات للوصول إلى أفضل الممارسات المالية والمحاسبية بها.
- ب- فتح أقسام متخصصة للمصارف الإسلامية لتشجيع الطلاب للاندماج لها وتعزيزها والتسويق لأهميتها.

6- المراجع

- أولاً: الكتب
- العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف (2015)، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، مطبعة دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- أبو زيد، عمر عبد الله، (1995) المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي الجزء الأول، الإطار التاريخي والنظري، الزرقاء عمان، الأردن

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (AAOIFI) لتدريب وتوجيه أو رفع كفاءة موظفيها حول السبل والأساليب اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية وبصورة منتظمة وهو ما تظهره النتائج والوصفية.

3- يتوافر بالمصارف الإسلامية بمدينة درنة الرقابة الداخلية والخارجية الكافية التي تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالشكل الصحيح وبمستوى ممارسة متوسطة؛ وهذا قد يعزى إلى أن الرقابة الداخلية تكون في شكل تدقيق للإجراءات في المعاملات المالية وليس تدقيقاً لمدى اتباعها لمعايير المحاسبة الإسلامية، ولغياب توافر المؤهلات العلمية المناسبة، ونظراً لازدواج المعاملات المالية في المصارف التقليدية بين المعاملات المالية الإسلامية والمعاملات المالية التقليدية؛ حيث تتبع نفس إجراءات نظام الرقابة الداخلي كون المعاملات الإسلامية معظمها تقدم من نوافذ إسلامية تتبع المصارف التجارية التقليدية.

4- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات عينات أفراد الدراسة عن مدى توافر متطلبات تطبيق معايير المعاملات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية العامة العاملة بمدينة درنة تُعزى الى نوع المصرف؛ وهذه الفروق بينت النتائج أنها لصالح مصرف الجمهورية الإسلامي، ما يعني أنه تتوافر به متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بشكل أفضل من المصارف الاخرى.

5- التوصيات

1- اعادة النظر في المناهج التي تدرس في التخصصات الادارية والاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص بحيث تضاف مواد متعلقة بالاقتصاد الاسلامي والمحاسبة

- الخضاونة، احمد سليمان (2008)، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن .
- جبريل، رامي صلاح، (2020). تحليل البيانات خطوة بخطوة في SPSS، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- حربى، محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، (2010) إدارة المصارف الإسلامية، دار واقل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- شحاتة، حسين (2008)، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، بنك التمويل المصري السعودي، مصر، مكتبة الشاملة الذهبية، القاهرة، مصر.
- سمحان، حسين محمد (2015)، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة .
- سمحان، حسين محمد (2017)، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة .
- سمحان، حسين محمد، ومبارك، موسى محمد، (2011)، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
- صابر، فاطمة عون و خفاجة، ميرفت علي، (2002). أسس ومبادئ البحث العلمي، الطبعة الاولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.
- هادي، صلاح مراد و فوزية (2002)، طرائق البحث العلمي تصميماتها واجراءاتها، دار الكتاب الحديث، القاهرة
- كراجة، عبد الحليم محمود (2000)، محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن .
- العيساوي، عوض خلف، (2007)، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور إسلامي، دار دجلة، الأردن .
- فليح، حسن خلف، (2006)، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- عطوى، فوزي (2005)، علم الاقتصاد-في النظم الوضعية والشرعية الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- الكفراوي، عوف محمود، (2005) بحوث الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر .
- صوان، محمد حسن (2013) أساسيات العمل المصرفي، دراسة مصرفية تحليلية، دار واقل للطباعة والنشر، عمان الأردن .
- الغريب، ناصر محمود، (2008)، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. ثانياً: الدوريات
- اسامة العاني و محمد القندولي، (2019)، امكانية تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، العدد (11)، دولة قطر.
- العاني، أسامة عبد المجيد (2017)، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد 12.
- سعدية الزهرة محمد وزيدان، (2020)، دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامي مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 16 العدد 23 .

- عبد الحق، هاني مراد (2019)، أثر معايير المحاسبة الإسلامية علي الإفصاح في البنوك الإسلامية، رسالة الماجستير أكاديمي - جامعة محمد ابو ضيف - الجزائر.
- مادي سيف، (2016)، مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية فتح الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة السورية الافتراضية، سوريا.
- مصطفى كامل كريم وخولة حسن حمدان، (2021)، بحث مقدم لنيل شهادة محاسب قانوني، جامعة بغداد، العراق. رابعاً: المواقع الالكترونية
- الموقع الرسمي لهيئة الأيوبي ()
<http://www.aoifi.com/ar/about-aoifi/about-aoifi.html>
- عبدالله الزعبي، زاهرة بن عامر، هيل الرفاعي، (2013)، مدى التزام البنوك الإسلامية بشرعية المعاملات وتكاملها مع القيود المحاسبية، مؤتمر الخدمات المصرفية الإسلامية جامعة عمجلون الوطنية، الاردن.
- محمد خليفة مسعود، مصطفى محمد، (2020)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، دراسة تحليلية تقويمية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (13)، المجلد (3)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- الهاشمي، محمد طاهر (2018)، المصارف الإسلامية، ماهيتها ونشأتها وتطورها وخصائصها والية عملها وفيما تختلف عن المصارف التقليدية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته.
- سميران، محمد علي (2011) "وجهة نظر حول المصارف الإسلامية - المشكلات والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية"، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية والمنعقد للمعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 2011.
- الدفاعي، مصطفى سلام (2020)، انموذج محاسبي مقترح لتقييم اداء المصارف الإسلامية وفق المعايير المحاسبة و الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (9)، العدد (38)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق
- ثالثاً: الرسائل الجامعية
- الفنطقي، سامر مظهر (2008)، فقه المحاسبة الإسلامية، رسالة دكتوراه، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان.